(٢)

أثر أزمة الخليج على الصراع العربي ـ الصهيوني

تُعتبر أزمة الخليج من المنعطفات الهامة في تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني وجوهره القضية الفلسطينية، ويمكن ملاحظة التغييرات الهامة التي طرأت على مسار الصراع على مختلف الأصعدة وتأتي أهمية أزمة الخليج وتأثيرها من كونها جاءت في ظل تغييرات جوهرية في نظام العلاقات الدولية وظهور ما يسمى بالنظام الدولي الجديد وما أحدثته هذه التغييرات من آثار على أزمة الخليج.

ورغم ما ظهر من آثار لأزمة الخليج إلاّ أن حجم تأثيرها على مسار الصراع وجوهره تعتمد على درجة تفاعل معطيات الواقع الجديد ودرجة استجابة كل طرف من أطراف الصراع للمتغيرات الجديدة.

وعلى أية حال فقد كان لأزمة الخليج آثار عميقة ومؤثرة على مسار الصراع العربي ـ الصهيوني، الأمر الذي يجعل دراسة هذه الآثار ومحاولة التغلب على أبعادها السلبية واجب وطني وقومي وإسلامي خاصة أن هذه الآثار تتعلق بالصراع الحضاري بين الأُمة العربية والإسلامية والكيان اليهودي الصهيوني على أرض فلسطين الذي سيحدد مصير ومستقبل الأُمة لعقود عديدة.

(١) انعكاسات أزمة الخليج على صعيد الموقف العربي:ـ

يمكن تلخيص أهم الآثار على الصعيدين الرسمي والشعبي على النحو التالي:ـ

(١) إضعاف القوة العسكرية العراقية:ـ

لقد شكل العراق وخاصة بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية قوة عسكرية

كبيرة وهامة في مجال التوازن الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني وقد أحدثت حرب الخليج خللاً في هذا التوازن بعد أن نجحت في تحجيم القوة العسكرية العراقية سواءاً كان ذلك عن طريق الأعمال العسكرية أو عن طريق القرارات الدولية المتعلقة بتدمير الأسلحة الاستراتيجية العراقية والتي أخذت طريقها للتنفيذ.

إن تحطيم القوة العسكرية العراقية والعمل على جعل القوة العراقية قوة دفاعية تقليدية هدف صهيوني يُساهم في تكريس الهيمنة والتفوق العسكري والسياسي الصهيوني.

ولم يقف الأمر عند تحجيم القوة العسكرية بل تعداه إلى إشغال العراق في مشاكل داخلية من أجل استنزافه سياسياً وعسكرياً واقتصادياً لمدة طويلة، والحد من تواجده على الساحة العربية لصالح القضايا القومية وخاصة القضية الفلسطينية.

(٢) إضعاف القدرات الاقتصادية العربية :-

تمثلت الخسائر الاقتصادية الناتجة عن أزمة الخليج في :-

(أ) استنزاف المال العربي في تغطية نفقات الحرب، حيث أن معظم نفقات الحرب تكفلت بها دول الخليج هذا علاوة على النفقات المدفوعة من العراق.

(ب) تكاليف إعادة البناء في كل من الكويت والعراق وبعض دول الخليج.

جـ) الدمار الذي أصاب المنشآت النفطية في العراق والسعودية والكويت وتوقف تصدير البترول العراقي والكويتي وتدمير المؤسسات الاقتصادية في العراق والكويت.

(د) توقف المساعدات الخليجية وتحويلات العاملين في الخليج عن

معظم الدول العربية والإسلامية وخاصة الأردن ومنظمة التحرير واليمن والسودان.

(٣) إضعاف الوضع السياسي العربي:-

لقد كانت أزمة الخليج أكبر امتحان للعلاقات العربية والنظام العربي منذ خروج مصر عن الصف العربي وزيارة السادات للقدس في نهاية السبعينات، وقد تركت آثاراً سلبية أهمها:-

(أ) انهيار العمل العربي المشترك وظهور سياسة المحاور وبروز حلف من الدول العربية المؤيدة للولايات المتحدة.

(ب) لقد كشفت أزمة الخليج وجود ضعف كبير داخل الجامعة وقد عملت الأحداث على تجميد دور الجامعة العربية.

(جـ) لقد فتحت أزمة الخليج جرحاً في العلاقة الإنسانية بين بعض الشعوب العربية وخاصة بين الشعوب الخليجية وشعوب الدول المؤيدة للعراق، ولم يتوقف تدهور العلاقة على وقف الدعم المادي بل تعداه إلى أكثر من ذلك وهذا ما ظهر من خلال الممارسات ضد الجالية الأردنية والفسطينية في الخليج عامة والكويت بشكل خاص.

*** انعكاسات أزمة الخليج على صعيد الموقف الصهيوني في صراعه مع العالمين العربي والإسلامي:-**

لم يكن للكيان الصهيوني - كدولة - أي تدخل فعلي في أزمة الخليج، وحاول التظاهر بالحياد خدمة لأهداف التحالف وتحقيقاً لأهدافه، لكنه كان من أكثر الأطراف تأثراً بالأزمة، وفيما يلي حصر لأهم هذه الآثار:-

(١) على الصعيد السياسي:-

(أ) التغلب على العزلة السياسية النسبية التي عاشها الكيان الصهيوني

بسبب سياساته في فلسطين وذلك بسبب ما أظهره من (ضبط للنفس) في مواجهة الصواريخ العراقية وقدرته على تسويق هذا الموقف مما أكسبه مزيداً من التعاطف والدعم لمواقفه.

(ب) عمل الكيان الصهيوني على تصوير القضية الفلسطينية على أنها ليست بؤرة التوتر في المنطقة، وعمل على إقناع العالم بأن هنالك مصادر للخطر على السلام في المنطقة يجب العمل على استئصالها كالعراق والحركات المتطرفة!!

(جـ) استطاع الكيان الصهيوني استغلال موقف المنظمة من الأزمة وعزل المنظمة دولياً و(عربياً) مستفيداً من الاستياء الدولي و(العربي) من موقفها.

(د) كان لنتائج الأزمة دور في تكريس الهيمنة الصهيونية وتعزيز الثوابت الصهيونية في الصراع مثل رفض التفاوض مع المنظمة ورفض فكرة المؤتمر الدولي والدولة الفلسطينية والدفع باتجاه فكرة الحكم الذاتي على أساس مشروع السلام الصهيوني.

(و) اضطرت الأزمة الكيان الصهيوني للتعامل مع ضرورة إيجاد حل للصراع العربي ـ الصهيوني استجابة لردة الفعل الدولية في التعامل مع الصراع العربي ـ الصهيوني أسوة بأزمة الخليج ولكن الأحداث السياسية التي أعقبت حرب الخليج والمتمثلة بجولات وزير الخارجية الأمريكي والمساعي الأوروبية والسوفييتية أثبتت قدرة الكيان الصهيوني على التخلص من هذا المأزق.

(٢) على صعيد الوضع الداخلي:ـ

(أ) لقد أوجدت الصواريخ العراقية حالة من التآلف بين الاتجاهات السياسية الصهيونية المختلفة على قاعدة الأمن الوطني الصهيوني.

(ب) زيادة نفوذ المتطرفين اليهود وتراجع (المعتدلين) وخاصة المطالبين بالحوار مع الفلسطينيين.

(٣) على الصعيد الاستراتيجي والعسكري:-

(أ) إنجاز الهدف الصهيوني بتحجيم القدرة العسكرية العراقية ودعم الموقف الصهيوني الداعي إلى تجريد الدول العربية من الأسلحة غير التقليدية لما يُشكله ذلك من خطر على أمن الكيان الصهيوني وقد ظهر ذلك من خلال تبني الولايات المتحدة لهذا الرأي عبر مبادرة الرئيس الأمريكي لنزع الأسلحة غير التقليدية في المنطقة.

(ب) الحصول على دعم عسكري أمريكي وأوروبي خلال الحرب وبعدها كجزء من المكافآة على الحياد الصيهوني خلال الأزمة وسياسة ضبط النفس في مواجهة الصواريخ العراقية وخاصة في مجال أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ إضافة إلى المساعدات المالية.

(جـ) أوجدت الأزمة قناعة لدى الإدارة الأمريكية والدول الغربية وأطراف صهيونية بضعف مبررات نظرية الأمن الصهيوني القائمة على مبدأ الاحتفاظ بالأراضي المحتلة، لكن ذلك لم ينعكس على المواقف السياسية حتى الآن.

(٤) على الصعيد الاقتصادي:-

(أ) حصل الكيان الصهيوني على مساعدات اقتصادية كبيرة نتيجة التزامه الحياد خلال الأزمة.

(ب) قامت السوق الأوروبية المشتركة برفع العقوبات التجارية التي كانت فرضتها بسبب السياسات التعسفية في الأراضي المحتلة.

(جـ) أُلغيت نسبة من الديون العسكرية المترتبة على الكيان الصهيوني.

• انعكاسات أزمة الخليج على التوجهات الدولية نحو الصراع العربي-الصهيوني:-

لقد كانت أزمة الخليج اختباراً هاماً لنظام العلاقات الدولية الذي بدأ يتبلور

بعد انتهاء الحرب الباردة نتيجة التغييرات الهامة في السياسة الداخلية والخارجية للاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية، وفي أعقاب بروز قوى اقتصادية جديدة (ألمانيا واليابان) ومع ظهور أوروبا الموحَّدة عام ١٩٩٢، فكانت أزمة الخليج عاملاً في تكريس بعض ملامح النظام الدولي الجديد خاصة تلك المتعلقة بالصراع العربي ـ الصهيوني.

(أ) لقد كشفت أزمة الخليج حجم الهيمنة الأمريكية على القرار الدولي وظهر بوضوح انفراد الولايات المتحدة في إدارة الأزمة وهذا ما انعكس على مسار الصراع العربي ـ الصهيوني فأصبحت الولايات المتحدة تنفرد في إدارة الصراع وقيادة التحركات السياسية لإيجاد تسوية سياسية وهذا ما ظهر بعد انتهاء الأزمة.

(ب) دعمت نتائج الأزمة الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية الأمريكية على المنطقة وتكريس تبعية دول المنطقة لها، وقد شمل هذا بعض الدول المساندة للعراق أثناء الأزمة التي سارعت للاصطفاف في صف التحالف ومحاولة الحصول على رضى أمريكا وحلفائها.

(جـ) أظهرت الأحداث أن الدور الأوروبي في المنطقة سيبقى ضمن مدى السياسة الأمريكية ولا يمكن أن يتعارض جذرياً مع السياسة الأمريكية حتى مع وجود بعض المحاولات للتميز في المواقف من بعض الدول الأوروبية.

(د) لقد دفعت الأزمة باتجاه زوال التأثير السوفييتي (الروسي) على الصعيد الدولي وذلك نتيجة لتأثير العوامل الداخلية مثل إنهيار الوضع الاقتصادي وظهور قضية القوميات والتي زادت من اعتماده على المساعدات الخارجية الأمر الذي يجعل موسكو غير راغبة في أي مواجهة مع الولايات المتحدة حتى ولو كانت محدودة، فالأولوية للوضع الداخلي بغض النظر عن تأثير ذلك على السياسة الخارجية.

وبشكل عام يُمكن القول أن أزمة الخليج قد أظهرت حجم الهيمنة

الأمريكية على القرار الدولي، ودفعت باتجاه جعل الولايات المتحدة القطب الوحيد للنظام الدولي الجديد، الذي يملك حق التوجيه والتأثير على مسار العلاقات الدولية بشكل عام، والصراع العربي ـ الصهيوني بشكل خاص في المرحلة القادمة.

* **انعكاسات الأزمة على الموقف الفلسطيني:ـ**

ربما تكون القضية الفلسطينية الأكثر تأثراً بأزمة الخليج وقد انعكس هذا على الموقف الفلسطيني بأبعاده المختلفة.

(أ) على الصعيد السياسي:ـ

(١) رغم تراجع مكانة القضية الفلسطينية على سلم الاهتمامات الدولية والعربية خلال الأزمة إلاّ أنها عادت لتقفز إلى رأس هرم الأولويات الدولية والعربية بعد انتهاء الأزمة وهذا ما ظهر من خلال التحركات الأمريكية والأوروبية والسوفييتية إلاّ أن هذه التحركات لم تخرج عن كونها (لإقناع) الأطراف المختلفة بضرورة الوصول إلى حل سياسي، ولم تحاول الولايات المتحدة ممارسة أي ضغط على الكيان الصهيوني من أجل تليين موقفه وتخفيض سقف شروطه كما فعلت مع بعض الأطراف العربية.

(٢) نتيجة موقف منظمة التحرير خلال الأزمة تراجعت المكانة الدولية للمنظمة، وفقدت كثيراً من التأييد الدولي الذي اكتسبته نتيجة تحركها السياسي الذي كان على أساس قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، كما فقدت المنظمة كثيراً من مكانتها عربياً وخاصة دول الخليج وقد ترتب على هذا قطع المساعدات الخليجية التي كانت تقدم للمنظمة علاوة على تراجع الدعم السياسي للمنظمة.

(٣) لقد أدت نتائج الأزمة إلى غياب بعض الثوابت العربية والفلسطينية فيما يتعلق بآلية الحل السياسي وهدفه ومضمونه.

(ب) على صعيد الانتفاضة :ـ

(١) لقد كان تسليط الأضواء على أزمة الخليج فرصة ذهبية للكيان الصهيوني لتطبيق اجراءات جديدة ومشددة في محاولة لحصار الانتفاضة بعيداً عن الانتقادات الدولية.

(٢) تراجعت مكانة الانتفاضة ضمن دائرة الاهتمام العربي والدولي لصالح أحداث الخليج.

(٣) عانت الانتفاضة ـ وما زالت ـ نتيجة انقطاع التمويل العربي الذي كان نتيجة لموقف المنظمة والشعب الفلسطيني المؤيد للعراق، إضافة إلى أثر التضييق الخليجي على الجالية الفلسطينية في الخليج التي تُشكل مصدراً مهماً لدعم الانتفاضة.

(جـ) على صعيد الجاليات الفلسطينية في الوطن العربي :ـ

لقد أوجدت أزمة الخليج أوضاعاً سيئة لأبناء الشعب الفلسطيني في الخارج وخاصة في دول الخليج حيث هاجر عدد كبر من أفراد الجالية الفلسطينية في الكويت إلى الأردن وعاش معظمهم أوضاعاً اقتصادية سيئة بسبب فقدان الكثيرين منهم لوظائفهم ومدخراتهم التي كانت في البنوك الكويتية، فيما تعرض من بقي منهم إلى سوء معاملة وعمليات تعذيب ومضايقات اختلفت المصادر حول حجمها ونوعها من قبل جهات كويتية شعبية ورسمية.

أما الجاليات الفلسطينية في بقية دول الخليج ومصر فتعيش في حالة عدم استقرار خوفاً من الترحيل والاستغناء عن الخدمات.

في لبنان :ـ كان الثمن المدفوع فلسطينياً: تصفية الوجود العسكري الفلسطيني في الجنوب اللبناني تحت غطاء بسط الشرعية اللبنانية، ومن أجل تحقيق الشروط المطلوبة أمريكياً لمحاولة إقناع الكيان الصهيوني بتطبيق قرار مجلس الأمن (٤٢٥).

وقـد تم تسليم الأسلحـة المتـوسـطة والثقيلة للجيش اللبنـاني وتـرحيل المقاتلين الفلسطينيين من الجنوب بعد معارك دامية بين الجيش اللبناني وبعض الفصائل الفلسطينية.

خلاصة :ـ

لقد كان لأزمة الخليج آثار سلبية على مسيرة الصراع العربي ـ الصهيوني، وزاد ميل كفة الصـراع لصـالـح الجانب الأمريكي ـ الصهيوني بشكل كبير، وأصبحت الظروف مهيئة ـ من وجهة نظر الكيان الصهيوني والولايات المتحدة ـ لاستثمار هذه المرحلة واستغلال حالة الضعف والتشرذم العربية باتجاه تحقيق الاستراتيجية الصهيونية وترسيخ أمن الكيان الصيهوني.

إن هذا الـواقـع يفرض على الأمة العربية والإسلامية التعامل من خلال استـراتيجية واضحـة الأهـداف والمعالم للوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية ـ الصهيونية أو التقليل من الآثار السلبية للواقع الجديد كحد أدنى.

ولا بد لقادة العالم العربي من مراعاة الحقائق التالية :ـ

(١) إن الأمن الوطني مرتبط ارتباطاً عضوياً بالأمن القومي والإسلامي وإن التخلي عن الالتزام القومي والإسلامي من قِبَل أي دولة هو إخلال بالأمن الوطني لهذه الدولة، لذلك فإن التمسك بوحدة الصراع وثوابت الأمة هو جزء من الحفاظ على الأمن القومي والوطني.

(٢) إن التعامل مع الواقع الدولي الجديد والانفتاح على الدول الكبرى أمر حيوي للعالم العربي والإسلامي، لكن لا بد من وجود عوامل تحفظ توازن هذه العلاقات لتجنب الوقوع تحت دائرة التبعية.

(٣) إن الصراع العربي ـ الصهيوني وجوهره القضية الفلسطينية قضية عربية إسلامية يجب أن لا يكون التعامل معها مرتبطاً بتقلبات الوضع العربي، والسمو بها عن الخلافات العربية والمصالح الإقليمية الضيقة وذلك بالحفاظ على ثوابت

الأُمة ودعم الشعب الفلسطيني بكل أشكال الدعم رسمياً وشعبياً من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق مطالبه الوطنية واسترداد حقوقه السياسية والوطنية.

وبعد:ـ

[إن تفاقم التحديات التي نجابهها الآن في فلسطين هي نتيجة طبيعية لحرب الخليج والتي تركت ما تبقى من كرامة لدى العرب والمسلمين تحت رحمة أمريكا. والبكاء على الأطلال لا يُفيد ولن يُفيد أحداً الآن. إن تعويض غياب القدرة الذاتية العربية والاقتدار العربي بالبكاء والدعاء لن يُجدي، تماماً، كما أن السير في ركاب الاستسلام والتبعية الكاملة سوف تقضي على هذه الأُمة لأجيال عديدة قادمة، إن استعمال العقل والمنطق ضمن رؤيا واضحة لحجم المخاطر المقبلة والتمتع بمرونة نسبية دون المساس بالثوابت قد تساعد في إعطاء فرصة زمنية لإعادة رص الصفوف وتعبئة الجماهير من جديد لوقف الانزلاق نحو الاستسلام الكامل، وإلى أن يتم ذلك علينا أن نمنع وبكل الوسائل حل القضية الإسرائيلية أولاً][1].

---

(١) د. لبيب قمحاوي، الرأي الأردنية، ٩١/٣/١٤ عدد ٧٥٣٤.